# تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال(1962–2008)

د. خديجة حالة
جامعة أدرار

أخذت قضية التعريب في الجزائر أبعاداً أهم وأعمق من جارتيها تونس و المغرب الأقصى، فقد ابتعدت اللغة العربية خلال الاستعمار الفرنسي عن الكثير من مواقعها الطبيعية، وفُرضت الفرنسية لغة أساسية للتعليم والإدارة والاقتصاد، بدعوى أنها لغة التطور المواكبة لحياة المجتمع المعبرة عما يحدث فيه من مضامين جديدة، وبعد الاستقلال تعالت الأصوات المطالبة بالتخلي عن الفرنسية والمطالبة بإرجاع اللغة العربية إلى وضعها الطبيعي، في ظل هذا السجال الثقافي النخبوي والسياسي الممارس كانت المدرسة أرضية لهذا الصراع الذي خلف لنا مدرسة غير مستقرة، وعليه سنحاول في هذا المقال معالجة إشكالية ظروف ومراحل تعريب المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال، والنتائج المترتبة عنه.

**الكلمات المفتاحية:** التعريب، اللغة الفرنسية، اللغة العربية، الجزائر.

**Abstract:**

The case of Arabization in Algeria has taken on more important and deeper dimensions than its neighboring countries; Tunisia and Morocco.

During the French colonization, Arabic language was degrading a bit by a bit for its roots and bases have been almost lost, French language came as an alternative both in

education and schools, administrations and economics, claiming that it was a language of evolution, keeping abreast of life of the society that was used in. After the independence of Algeria, the voices calling for the renunciation of the French language and demands of the return of the Arabic language to normal have prevailed strongly.

Within the context of this elite cultural and political debate, the Algerian school was the ground for this conflict that left us an unstable school background Therefore, In this article, we shall attempt to address the problematic regarding the conditions and stages of the Arabization of the Algerian school after independence and the consequences it held.

**KEYWORDS**: Arabization, Arabic Language, Algeria, French Language**.**

**مقدمة:**

كانت مسالة التعريب في الجزائر أكبر تحدي واجهته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة، حيث كان الغرض منه الوصول إلى استرجاع الشخصية القومية والقيم الإسلامية للمجتمع الجزائري وإثراء التراث الحضاري العلمي، فقد شرع في التعريب بداية من السنة الأولى من التعليم الابتدائي من العام الدراسي 1965-1966م بمضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية في المراحل الأخرى من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي تحقيقا لمبدأ التعريب، ثم شرع في تدريس المواد الاجتماعية باللغة العربية، وبعد مرور سنوات لم تكن المدرسة الجزائرية لتترجم أمال الشعب الجزائري وطموحاته في مدرسة جزائرية بلغة عربية، ومن ثم تعالت الأصوات المطالبة بتعريب المدرسة والمحيط الاجتماعي لها، فما هي ظروف تعريب هذه المدرسة والمراحل التي مرت بها، وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وفق الخطة التالية:

1- تعريف التعريب.

2- مراحل تعريب المدرسة الجزائرية

2-2 المرحلة الأولى 1962-1965

3-2 المرحلة الثانية 1965-1978

- تعريب رأسي
- تعريب محلي جغرافي.
- تعريب نقطي أو التدرج الجزئي

2-3 المرحلة الثالثة 1979-1992

2-4 المرحلة الرابعة 1993-2008

**خاتمة**

## 1- تعريف التعريب

لغة: أعرب الأعجمي إعراباً، وتَعَرَّب تَعَرُّباً، واستعرب استعراباً، إذ تكلم بالعربية أو أفصح بها، كما يقال تَعَرَّبَ الأعجمي، إذْ تشبه بالعربي؛ أي تَزَيَّا بزيهم، وتصرف تصرفهم[1].

يعود التعريب إلى الجذر الثلاثي عَرَّبَ الذي يحيل إلى في دلالته على الجنس قبل اللسان[2]، وتسمي العرب اللفظ الأعجمي الذي أدخلته في لغتها مُعْرَباً ومُعَرَّباً، ويقال فيه عَرَّبَتْه العرب وأَعْرَبَتْه، والتعريب هو نقل اللفظ الأعجمي إلى العربية، وليس لازماً فيه أن تتفوه به العرب على مناهجها، فما أمكن حمله على نظيره حملوه عليه، وربما لم يحملوه عليه على نظيره بل تكلموا به كما تلقوه، واللغويون مع ذلك متفقون في على أن العَلَم الأعجمي ليس بمُعَرَّب بل يقال فيه أعجمي[3].

ليس التعريب في اللغة العربية عملا بدعا، وليس وجود اللفظ المعرب في جسم اللغة العربية كوجود جسم غريب في جسم الإنسان بحيث يضر بقاؤه ويجب إزالته، والمعرب أيضاً دخيلا هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لِمَعانٍ في غير لغتها، وقال السيد في حواشيه:« هو لفظ وضعه غير العرب لمعنى ثم استعملته العرب بناءً على ذلك المعنى»، والتعريب تحويل طبيعي أو تغيير تدريجي يطرأ على اللغة ويجري بها في ناموس مطرد، وقد خضعت له اللغة العربية في مجموعها ومن أول نشأتها كما تخضع له الآن وبعد الآن، وأعني بذلك اللغة العربية بمجموعها معربة ومحولة عن لغة أعجمية كما يتحول إليها اليوم الكثير من الكلمات الأعجمية[4].

أما اصطلاحاً: فقد استعمل التعريب لأربعة معان:

---

[1] محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1990، ص268.

[2] مسعودة خلاف: التعليمية وإشكالية التعريب في الجزائر العلوم الاقتصادية نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم اللسانيات، إشراف: حسن كاتب، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010-2011م، ص213.

[3] محمد حسن عبد العزيز: المرجع السابق، ص47.

[4] عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مصر، مطبعة الهلال، 1908، ص26.

- التعريب هو نقل الكلمة الأجنبية ومعناها إلى اللغة العربية.
- التعريب بمعنى الترجمة.
- التعريب هو استعمال اللغة العربية لغة للإدارة.
- هو اتخاذ قطر بأكمله اللغة العربية لغة حضارية له.

تنصرف كلمة التعريب في اللغة العربية إلى مفاهيم متعددة منها إدخال كلمة أجنبية في اللغة العربية بعد إعطائها خصائص صوتية تتناسب مع هذه اللغة، ومنها الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية[1]، وأن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية يدل على أنه لا يشترط في التعريب أن يحصل على لسان طبقة خاصة من العرب أو رجال معينين منهم، بل هو أمر شائع بينهم، يتناوله كل فرد منهم، ولو قلنا أن التعريب من وظائف عامة العرب وذوي التجارات والصنائع منهم، لا خاصتهم وذوي الشأن والنباهة فيهم، والكلمات الأعجمية التي تنهال على اللغة العربية نجد معظمها دخل عليها بواسطة التجار الذين يعاملون الأعاجم والمستبضعين الذين يجلبون سلعهم وبضائعم من البلاد الأجنبية، وبديهي أن ذلك المستبضع لم يكن من حملة اللغة العربية، ولا من حفاظها أو نقادها، وإنما هو في غالب الأمر عامي، فتأخذ عن كل قوم الأسماء التي عربوها واستعملوها[2].

أما معنى التعريب الذي يتعلق ببحثنا هذا هو إعطاء اللغة العربية في البلدان العربية منزلتها الطبيعية كلغة قومية تضطلع بمهمة التعبير، بصفة رئيسية أساسية، على كافة المضامين والمفاهيم المتداولة في المجتمع، لتعتمد لغة رئيسية أساسية في البحث والتعليم في جميع مراحله واختصاصاته، وتُتخذ لغة عمل في الإدارة والاقتصاد والإعلام، وكافة مرافق المجتمع ومؤسساته، فالتعريب بهذا المعنى يهدف إلى تحقيق

[1] أحمد بعلبكي وآخرون: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، ط1، بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص273.

[2] عبد القادر بن مصطفى المغربي: المرجع السابق، ص47.

وضع لغوي طبيعي في الأقطار العربية تعتمد فيها اللغة الأم لغة أساسية تماماً، كما تعتمد اللغة الأم في مختلف البلدان التي لا تخضع لتبعية لغوية ثقافية، والتعريب بهذا المعنى أيضاً يمثل وجه من وجوه العمل الوطني والقومي لمواصلة حركة التحرر ومقاومة الاستعمار باستئصال رواسبه في مستوى الثقافة والاستعمال اللغوي[1]، وبهذا الشكل نجد أن المعنى الثالث للتعريب وهو استعمال اللغة العربية لغة للإدارة، يحيل آلياً إلى المعنى الرابع فتوسيع دائرة استعمال اللغة العربية في مجال الإدارة بالشكل الصحيح يتجه نحو اتخاذها في بلد بأكمله لغة حضارية له.

فالتعريب بمعناه الواسع هو سيادة العربية في المجتمع لا ينفصل عن وحدة الأمة العربية في الماضي أو في الحاضر، ويقول "محي الدين صابر":« ارتبطت الوحدة العربية في مضمونها بهذا التراث الحضاري الخاص كماً وكيفاً المتصل زمانا ومكانا الذي ظل اللسان العربي وعاءه ومستقره، وكان أمر مشروعا فكرياً وتاريخياً أن تتجمع الدعوة الوحدوية حول اللسان العربي بكل تراثه الفكري والروحي والعلمي...»[2].

التعريب الحضاري هو المصطلح المناسب الذي يمكننا أن نطلقه على قضية التعريب في الجزائر، فهو عملية نقل للمعاني من لغات غير عربية إلى اللغة العربية، تصاغ في ألفاظ متناسبة ومتناسقة في صياغة فنية تعطي المعاني المنقولة شكلاً مُعَوِّضاً أصالة عن الشكل السابق، وقد يعطيها الشكل الجديد المعرب قوة وقد يكسبها جدة فتصبح منقولة وكأنها لم تنقل، وهذا هو المعنى الثقافي للتعريب وهو المنهج الذي اتبعه العرب الأوائل في تعريب العلوم والآداب والفنون التي عرفها اليونان والروم والفرس فانتفعوا ونفعوا البشرية، وأثروا الحضارة الإنسانية بتجديد ما عَرَّبُوه وتطويره وتكييفه

[1] أحمد بعلبكي وآخرون: المرجع السابق، ص273.
[2] محمد حسن عبد العزيز: المرجع السابق، ص270.

تكييفاً ملائما لواقعهم وعقيدتهم وتقاليدهم وبذلك سجلوا مفاخر وأقاموا لهم مجداً وعزاً وسجلت آثارها في أحقاب زمنية مشهورة[1].

فالتعريب طبقاً لهذا المفهوم هو مكسب حضاري وثروة بعيداً عن أن يكون مجرد ترجمة ونقل بسيط لما كُتب وسُجل بلغات أجنبية إلى ألفاظ عربية، وهو إذا أخذ بمفهومه الحضاري هذا ومعناه العلمي الواسع فسيعطي طاقة جديدة من أجل قيام ثقافة عربية متحررة من العقد ومُرَكَّبات النقص التي أورثها إياها الاستعمار[2].

## 2- مراحل تعريب المدرسة الجزائرية

تمثل قضية التعريب في الجزائر القضية الثقافية الأكثر أهمية على الإطلاق منذ الاستقلال، نظراً لما صاحبها من ملابسات وتناقضات على امتداد السنوات الماضية جعلتها محور كل الأحاديث، ومركز الأضواء المسلطة عليها هنا وهناك، فلقد كان واضحا أن استقلال الجزائر السياسي لن يكتمل إلا بتحررها الاقتصادي والثقافي وتخلصها الكامل من أشكال التبعية والقضاء على مخلفات الاستعمار الاستيطاني، إذ كان لزاما عليها تسيير إدارات الدولة أمام الفراغ الناجم عن رحيل الإطارات الفرنسية والأجنبية، فلجأت إلى استخدام اللغة الفرنسية لغة الإدارة والمعاملات الرسمية مؤقتاً، رغم أن هذه الخطوة كان لها تأثيرها على مسيرة الحركة اللغة العربية في الجزائر فيما بعد؛ إلاَّ كانت الحل الأنسب والأكثر فعالية نظراً لتراكم المشاكل من قلة التأطير، خزينة فارغة، ومدارس مغلقة، ومؤسسات هيكلية ميتة، قرى مدمرة أراضٍ محروقة، ومصانع مغلقة ، أرامل وأبناء شهداء ومعطوبي حرب، لاجئين عادوا من البلدان المجاورة[3].

[1] أحمد مطاطلة: "القانون والتعريب من خلال التجربة الجزائرية"، مجلة الأصالة، ع/57،الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ماي 1978 م، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

[3] عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص 5.

غير أن انهماك القيادة الثورية في الجزائر بقضايا سياسية واقتصادية كالتأميم والسيطرة على ممتلكات البلاد وثرواتها الطبيعية[1]، أخر عملية الاستقلال الثقافي وفي هذا الصدد قال "هواري بومدين":«بدخول المخطط الرباعي في سنته الثانية تنطلق ثورتنا بأعمدتها الثلاثة: الثقافيّ، الصناعيّ، الزراعيّ، انطلاقتها الحقيقية نحو تحقيق مجتمعنا الاشتراكي العادل المزدهر، على أساس سليم متين، هو ضمان بقاء كُلِّ بناءٍ أَصْليٍّ أصيل، وثورتنا الثقافية هي روح كل هذا البناء، إذ هي التي ستتوج أعمالنا، وتعطيها تماسكاً وانسجاماً، وتضمن لها الشمولية والخصوبة والدوام، وتصبغ عليها معناها الحقيقي، ومغزاها التام»[2]، فالتعريب بهذا المفهوم عمل من أعمال السيادة القومية لا يقل عن أي عمل من الأعمال التي تحققت في ميدان التحرر الاقتصادي والسياسي، فهو ثورة في الثقافة لا بد من النهوض بها[3].

كانت المدرسة إحدى أهم الوسائل الداعمة لهذه الثورة الثقافية، فمعظم الدراسات التي تناولت المناهج التربوية الجزائرية أشارت إلى تركيز هذه المناهج على الامتدادات العربية للجزائري وعلى أهمية البعد المشرقي بالنسبة لتكوين الهوية الجزائرية. يعتبر هذا الاختيار رد فعل على السياسة الاستعمارية في الجزائر، والتي حاولت فرنسة الجزائريين، ومن ثمة يمكننا القول أن سياسة استعادة وترميم الشخصية العربية للجزائريين، قد استعملت تقريباً نفس الوسائل التي اعتمدها المستعمر، أي إنكار البعد العربي والأمازيغي للجزائر وصناعة تاريخ أسطوري عن الامتدادات المتوسطية وحتى الأوروبية للجزائريين، وبنفس الأسلوب تقريباً، تنكر القومين العرب في الجزائر

[1] المرجع نفسه.

[2] هواري بومدين: "ثورة متكاملة أصيلة"، مجلة الأصالة، ع/01، الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مارس1970، ص4.

[3] أحمد مطاطلة: المرجع السابق، ص28.

لتاريخ الجزائر قبل الفتح، وتنكروا للتركة الثقافية لقرن ونصف من الاستعمار، وحاولوا البداية من جديد[1].

إن تجربة الجزائر في تعريب المدرسة كانت أعمق وأطول ونتناولها مرحليا حسب التسلسل السياسي أو تعاقب الرؤساء:

## 2-1 المرحلة الأولى 1962-1965

كان التركيز مُنْصَباً في هذه المرحلة على بناء ما هدمه الاحتلال الفرنسي؛ حيث تولى الرئيس "أحمد بن بلة" الرئاسة وجاء في خطابه كأول خطوة في مجال التعليم[2]:« في بداية السنة الدراسية المقبلة، فإن اللغة العربية ستصبح لغة التعليم بجانب اللغة الفرنسية في المدارس الابتدائية»، اتخذت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي في أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة في أكتوبر 1962م قراراً يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، وكان هذا القرار بمثابة إعلان النية الثابتة والعزم الأكيد لتغيير أوضاع المدرسة الموروثة عن العهد الاستعماري، وإعطائها طابعها القومي كما نصت عليه مواثيق الثورة، وذلك رغم المصاعب الكثيرة التي كانت تواجهها ورغم ما يستلزمه مثل هذا القرار من توفير المعلمين بالعربية. وقد تم بالفعل توظيف 3452 معلما دربوا بسرعة وأسندت إليهم مهمة تدريس اللغة العربية لا كلغة أجنبية، ولكن كلغة وطنية لها من التوقيت الرسمي نسبة محترمة وذلك لأول مرة منذ أن وقعت البلاد تحت السيطرة الاستعمارية[3].

[1] طيبي غماري: اللغة، المدرسة والهوية الوطنية الجزائرية، الجزائر، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، 2016، ص85.

[2] أحمد ناشف: تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإديولوجي، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011، ص37.

[3] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: "تقرير وزارة التعليم الابتدائي والثانوي"، مجلة الأصالة، ع/18/17، الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1973-1974، ص390.

وإذا لم يكتب لهذه الإجراءات أن تطبق في كل المدارس بصفة نظامية نظراً للمتاعب العديدة التي واجهتها البلاد أثناء هذه المرحلة الانتقالية، فإن الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال 1963-1964 قد شاهد حملة كبيرة لتنظيم تدريس العربية وتعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس وتدعيمها بالتعليمات التطبيقية، ومع تبلور الأمور شيئاً فشيئاً في هذا الميدان، بدأت عمليات التقييم لنتائج تلك الإجراءات الأولية، فتبين بوضوح أن اللغة العربية ينبغي أن يتطور وضعها من مرحلة تلقينها كلغة وطنية فحسب، إلى مرحلة تعليم سائر المواد بها، وقد قام رجال التربية والمثقفون بشكل عام بحملة واسعة تدعو إلى تعريب السنوات الأولى من الابتدائي تعريبا كاملا، مستندين إلى ما يلقاه الطفل الجزائري من متاعب الازدواجية اللغوية عند أول اتصال له بالمدرسة، إذ يطلب منه تعليم القراءة والكتابة بلغتين مختلفتين أشد الاختلاف من حيث القوالب والبنيات والمفاهيم[1].

وهكذا تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريباً كاملا في الدخول المدرسي الثالث بعد الاستقلال سنة 1964-1965م، وأصبح التلاميذ في هذه السنة لا يتعلمون إلا بالعربية، ويتعلمون بالعربية كل مواد البرنامج، وقفز في هذه السنة عدد المعلمين بالعربية إلى 10961 معلماً، وشمل هذا الإجراء مجموع التلاميذ الذين التحقوا بالمدرسة لأول مرة في تلك السنة، وقد استلزمت هذه الإجراءات مجهودات ضخمة لتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين والمفتشين والمستشارين التربويين؛ وبدأت في نفس الوقت اهتمامات المربين تنصب على وضع المناهج والبرامج والكتب الجزائرية الملائمة لروح الأطفال وواقع البلاد[2].

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص390.
[2] المصدر نفسه، ص391.

## 2-2 المرحلة الثانية 1965-1978

تميزت هذه المرحلة بعدة أحداث ونشاطات في مجال التعريب، والتعليم وقد أعطاها مجيء الرئيس "هواري بومدين" وطاقمه الإداري دفعاً قوياً؛ لذا اعتبرت هذه المرحلة الأكثر أهمية[1]، فمرت سنتان 1965-1966 تركز العمل خلالهما على تدعيم هذه السنة المعربة وتتبع نتائجها، وإكمال ما تستلزمه من الترتيبات البيداغوجية، كما تواصلت عمليات التنظيم والتدعيم لباقي السنوات الأخرى في نطاق الساعات الأسبوعية، وقد رافق كل ذلك جهد مستمر لتكوين المعلمين بالعربية ورفع كفاءتهم عن طريق الندوات التربوية، والملتقيات التكوينية التي تنعقد بصفة دورية تحت إشراف المفتشين الابتدائيين والمستشارين التربويين.

وفي أكتوبر 1967 طُبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملاً؛ أي بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها، وعدم تدريس أية لغة أجنبية في هذا المستوى، وقد ارتفع عدد المعلمين بالعربية في هذه السنة إلى 17.047 معلم[2].

وبهذا الإجراء أصبحت مسألة التعريب قضية وطنية متصلة باستعادة الاستقلال التام والهوية الوطنية، ونالت العديد من النقاش لدى رجال السياسة والتربية والثقافة، وقد صرح "أحمد طالب الإبراهيمي" قائلاً: « إن التعريب أحد اختياراتنا الأساسية، إن الأمر لا يتعلق برفض الحوار مع الشعوب الأخرى، وإنما يتعلق بأن نصبح نحن، وأن نتجذر في أرضنا، وشعبنا كي نتمثل بعد ذلك ما يمكن للآخرين أن يمدونا به أحسن تمثيل واستيعاب، فالتعريب إذن ذات بعد وطني ثم البعد العلمي والحضاري»[3]، وقفزت قضية التعريب إلى الصعيد الأول من اهتمامات رجال التربية

[1] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص39.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه، ص40.

والثقافة والمسؤولين في مختلف المستويات، وكان النقاش يدور في الغالب حول الطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق التعريب الشامل، لقد كانت أغلب وجهات النظر متفقة على أن التعريب أمر لازم، كما كانت متفقة على أنه سيتطلب كثيراً من الجهد والإرادة والوقت[1]، لكنهم اختلفوا في الطريقة وجاءت المقترحات متناقضة في مجملها فمنها القائلة بالتعريب الفوري والشامل، الذي يقصي اللغة الفرنسية أو يجعلها لغة أجنبية، ودعاة التعريب التدريجي والعقلاني، وقد تمخضت هذه النقاشات عن ثلاث طرق في هذه المرحلة:

### 2-2-1 تعريب رأسي

ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسع حتى يشمل كل المرحلة الابتدائية، ويستمر رأسياً في التعليم المتوسط والثانوي وينتقل بعدها إلى الجامعة، غير أن هذه الطريقة أعيب عليها الوتيرة المستمرة المتمثلة في تعريب كل سنة عند كل دخول مدرسي تستلزم جهودا يصعب بذلها في مجال تكوين الإطارات، وبدت هذه الطريقة مكلفة جداً؛ لأنه يستحيل على الدولة توفير الأعداد الهائلة التي يتطلبها التعريب من المعلمين والأساتذة باللغة العربية في كل سنة، هذا ما جعل القائمين على التربية أمام الأمر الواقع، وهو إما تحمل مخاطر التعريب الشامل وما ينجر عنه من عواقب وخيمة أو فتح أقسام معربة ظاهرياً، ولكنها خالية في الحقيقة من معلمي وأساتذة المواد الأساسية[2].

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص391.
[2] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص40.

### 2-2-1 تعريب محلي جغرافي:

وينطلق من الجهات التي سَلِمَتْ نوعا ما تأثير الوجود الثقافي الفرنسي كمناطق الجنوب مثلا، وأكبر مأخذ على هذه الطريقة هو أنها تمارس نوع من التقسيم اللغوي، أو طبقات لغوية على المدى البعيد[1].

### 2-2-2 تعريب نقطي أو التدرج الجزئي

يتمثل في تحقيق التعريب الشامل ولكن على نطاق محصور، ثم يعمد بعد ذلك إلى التوسع التدريجي من مدرسة إلى أخرى إلى أن يصبح التعريب بكل مراحله معرباً تعريباً كلياً في جميع أنحاء البلاد، ويرى أصحاب هذا الحل أنه أكثر معقولية كونه يعطي فرصة التجربة الميدانية التي تمكن من تصحيح وتجنب كوارث انحطاط المستوى وفشل التعريب[2].

وما يقال عن هذه المرحلة أنها أرست نهائيا مكانة اللغة العربية في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية حيث أصبحت لغة التعليم لكل المواد الأدبية، حيث عربت السنة الثانية ابتدائي ثم تعريب السنوات الباقية جزئياً، فعرب الحساب في السنة الثالثة وبدا التخطيط لتعريب السنة الرابعة وتعريب ثلثي المواد بالنسبة للسنة الخامسة والسادسة، أما التعليم الثانوي فكانت البداية بتعريب مادة التاريخ نظراً لأهميتها في الجانب الروحي والقومي والثوري الذي تزامن مع فتح ثلاث ثانويات واحدة للبنات، واثنين للبنين، تشتمل كل منهما على المرحلة المتوسطة والثانوية ويتم فيها تدريس جميع المواد بالعربية أدبية أو علمية، كما تدرس فيها اللغة الفرنسية لجميع التلاميذ، إلى جانبها لغة أجنبية ثانية يختارها التلاميذ من بين عدة لغات، وبدأت في تخريج الدفعات بداية من 1968م[3].

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص391.
[2] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص40.
[3] المرجع نفسه، ص42.

بتأسيس اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي في ديسمبر 1969، برئاسة "عبد الحميد مهري"[1] قدمت برنامجاً صيغت فيه اقتراحات تخدم المبادئ الرئيسية للسياسة التعليمية والمتعلقة بمكانة اللغات الأجنبية في المنظومة التربوية حيث اعتبرت اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم في كل مستويات المنظومة التربوية، واعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى تدرس في المدارس الجزائرية، مع تشجيع تعليم اللغات الأجنبية الأخرى. وفي سنة 1971م تمت المصادقة على تعريب السنتين الابتدائيتين الثالثة والرابعة، وذلك بتدريس كل مواد البرنامج بالعربية مع إبقاء اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، كما تم تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في السنة الأولى متوسطة، أما في التعليم الثانوي فتم تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى الثانوية تعريباً كاملاً، أي تدريس جميع مواد البرنامج ومن بينها المواد العلمية من فيزياء وكيمياء ورياضيات وعلوم باللغة العربية وحدها، وتدرس اللغات الأخرى بصفتها لغات أجنبية[2]، وكان الهدف من الاكتفاء بتعريب ثلث الأقسام في كل المدارس هو مسايرة القدرات في مجال تكوين المعلمين والأساتذة والإمكانات التي يوفرها التعاون العربي في هذا المجال، وكان المسعى من وراء ذلك أن تتوسع حلقات التعريب تدريجياً إلى أن تعم كامل الأقسام في ظرف قصير، على أساس أن الدفعات المتخرجة ستصبح مورداً لتغذية التعريب وتوسيع مجالاته[3].

[1] مجاهد ومثقف سياسي من دعاة الوحدة الوطنية والمغاربية والقومية العربية، ولد يوم3 أفريل 1926 في بلدة الخروب بعمالة قسنطينة، تلقى تعليمه في المدارس العربية الحرة، بدأ حياته النضالية بالانضمام إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1944، ثم انتقل إلى الزيتونة سنة 1946، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، شارك في الثورة التحريرية وكان عضوا في الحكومة الجزائرية المؤقتة، شغل بعد الاستقلال عدة مناصب منها:سفير الجزائر بفرنسا، نشر عدة مقالات في العديد من المجلات والجرائد.عبد الكريم بوصفصاف وآخرون: المرجع السابق، ص341.

[2] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص45.

[3] عبد القادر فضيل: اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط2، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2015، ص59.

ولتفعيل الجهود المبذولة لصيرورة التعريب في التعليم العام أن ارتكزت الجهود حول قضيتين اثنتين كلتاهما تتحكمان إلى حد بعيد في نجاح المشروع هما:

- تأليف الكتب العلمية الملائمة للبرنامج.
- توفير أساتذة المواد العلمية.

وهاتين المهمتين ترجعان إلى مشكلة واحدة هي العنصر البشري العلمي المُعَرَّب بالإضافة إلى أن المستوى المطلوب منه يزيد في صعوبة توفيره إذ أن كلتي المهمتين: تأليف الكتب العلمية المدرسية، وتدريس المواد العلمية في المرحلة الثانوية تستلزمان تجربة واسعة، وكفاءة عالية[1].

فتشكلت لجان لتأليف الكتب العلمية، وبدأت بالاتصال بالأقطار الشقيقة لاستعارة المدرسين للأقسام المعربة، وقد وضع المسؤولون نصب أعينهم حقيقةً ما كان بإمكانهم تجاهلها هي: أن العربية ستوضع عند تطبيق الإجراءات الجديدة في حالة منافسة لا مفر منها مع اللغة الفرنسية، ذلك أن المجتمع المدرسي خاصة ومحيط المدرسة بصفة عامة سيضطران اضطراراً ذاتياً أو موضوعياً للمقارنة بين هذه وتلك، بين كتاب الفيزياء مثلا بالعربية ونفس الكتاب بالفرنسية، بين أستاذ الرياضيات بالعربية وأستاذ الرياضيات بالفرنسية، فبذلت جهود لجعل اللغة العربية في وضع إن لم يمكنها من السبق، يجنبها على الأقل أن تظهر في هيأة المتأخر، وقد كللت الجهود في حقل الكتب المدرسية بنجاح الشكل والمضمون[2].

لكن هذه المرحلة خلفت تقسيم التلاميذ إلى معربين ومزدوجين نتيجة ظهور إزداوجية لغوية في نظام التعليم؛ تعليم يلقن باللغة العربية، وتعليم يلقن باللغة الفرنسية داخل المدرسة الواحدة، وكان المسوغ لتصميم هذه الخطة حسب تصريحات

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المرجع السابق، ص397.
[2] المصدر نفسه، ص398.

المسؤولين آنذاك هو قلة الإطارات المكونة باللغة العربية في هذه الاختصاصات، وعجز نظام التعاون العربي عن الإمداد بما يُحتاج له، والإجراء هذا كان حلا استثنائياً ومؤقتاً؛ لأن الخطة المتخذة كانت تقضي بالتوسع التدريجي في رفع نسبة تعميم الأقسام المعربة وتقليص نسبة الأقسام المزدوجة، تمهيداً لتوحيد لغة التعليم، وإزالة حالة الانقسام بعد ذلك، ليصبح النظام المدرسي نظاماً واحداً وليس نظامين، ولكن التنفيذ لم يكن في هذا الاتجاه، كان الأمل أن لا يستمر العمل بهذا الإجراء طويلا حتى يُجنب التلاميذ حالة الصراع التي ولدها نظام الازدواجية في التعليم، ولكن القائمين عليه لم يقلقهم هذا الوضع، بل اعتبروه شيئاً عادياً، فتعاملوا معه على أساس أنه حل يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية؛ لأنه يلبي الاتجاهات المختلفة، ويشبع رغبة من يفضلون التعليم بالفرنسية[1]، خاصة أن الأقسام المزدوجة كانت تستقبل أبناء الذوات، والأقسام المعربة تستقبل أبناء الطبقة الكادحة.

وإن كان لهذا الإجراء بعض الأثر الإيجابي لكونه أدى إلى تخريج دفعات من الطلبة الحاصلين على البكالوريا المعربة في المواد العلمية فإنه كرس ظاهرة الإزدواجية، التي أحدثت شرخاً في جدار الوحدة الفكرية والتماسك الاجتماعي؛ لأنها أفضت إلى تقسيم الأجيال وإحداث رجَّات فكرية ونفسية في أوساط الشباب[2].

ولتدارك النقص في مسيرة تعميم اللغة العربية قامت الدولة بإنشاء اللجنة الوطنية للتعريب وهي جزء من اللجنة الوطنية للفكر والثقافة، التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1973م، وضمت نخبة من رجال الفكر والثقافة، من شتى التخصصات العلمية والتقنية، بمشاركة ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية والولايات بالتمثيل وتكوين اللجان، وانطلقت الدراسات اعتماداً على تقارير مختلف

[1] عبد القادر فضيل: المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، الجزائر، دار جسور للنشر والتوزيع، 2009، ص30.

[2] عبد القادر فضيل: اللغة ومعركة الهوية، مرجع سابق، ص60.

الوزارات المشتملة على إجابات مضبوطة من طرف الموظفين وكانت هذه العملية بمثابة سبر عام وجرد شامل لكل الإمكانيات البشرية المعربة في البلاد، في مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية[1]،كان محور الدراسات يشمل التعريب ماضياً وحاضراً، ودراسته في الإدارة من موظفين ومصالح وتوسيع استعمال اللغة العربية في المعاملات اليومية وطرق تعليمها ونشرها، ودراسة مسار التعريب في محو الأمية، وتسلطت الأضواء على الانجازات التي تمت في هذا الميدان، ومواطن النقص في الجهاز التعليمي المعرب، مع محاولة إخراج اللغة العربية من دائرة تدريس المواد الاجتماعية فقط، إلى تدريس المواد العلمية والتقنية، ودراسة التعريب والمجتمع، توضح فيه مؤثرات الشارع من أفلام أجنبية، وكتب ومجلات وجرائد باللغة الأجنبية، وتعريب اللافتات العمومية والتجارية، ثم أخيراً دراسة تعريب أجهزة الأعلام تُحلل فيها مشاكل الجرائد الوطنية، وقنوات الإذاعة والتلفزة أي المرتبطة باللغة العربية؛ لكن هذه اللجنة حلت سنة 1976م من طرف الرئيس "هواري بومدين" بسبب الصراع الحاصل فيها[2].

بعد عام من الدراسة والبحث والاستقصاء انعقدت الندوة الوطنية الأولى للتعريب في ماي 1975م تحت رئاسة "هواري بومدين"، وقد خرجت الندوة بتصور حول التعريب، ومخطط على مراحل وحددت الآجال التي ينبغي أن يتحقق خلالها التعريب وحددت في ثلاث مراحل حسب التقرير العام[3]:

- مرحلة عاجلة ومدتها سنتان (1976-1978)
- مرحلة متوسطة ومدتها أربع سنوات (1976-1980)
- مرحلة بعيدة المدى ومدتها ستة سنوات (1976-1982)

[1] عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمة: المرجع السابق، ص55.

[2] رمضان كربوش: دراسة تعميم استعمال اللغة العربية كتغيير تنظيمي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المقاومة-التكيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العمل والتنظيم، إشراف: لوكيا الهاشمي، قسنطينة، جامعة منتوري، 2008-2009، ص 76.

[3] عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمة: المرجع السابق، ص58.

على أن تنطلق المراحل الثلاثة دفعة واحدة، وفي وقت واحد وهو عام 1976؛ ولكن تنفيذ هذه المراحل قد تأخر بعض الوقت عن الموعد الذي حددته اللجنة الوطنية التعريب.

وقد سار التعريب بعد انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني في يناير 1975م ضمن المخططات التنموية؛ بحيث تسير عملية تحقيق التعريب ضمن مخطط التنمية الشاملة للبلاد، وقد جاء في لائحة التربية والتكوين فيما يخص تعميم استعمال اللغة العربية:« إن التربية يجب أن تنطلق من مبادئ الميثاق الوطني، وتوجيهاته وتبنى على التأكيد للهوية الوطنية الجزائرية، بإعادة الاعتبار للغة الوطنية، وجعلها الأداة الأساسية للتربية والتكوين وسائدة في جميع مرافق الحياة الوطنية والاجتماعية»[1].

## 2-3 المرحلة الثالثة 1979-1992

كانت بداية هذه المرحلة بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من27 إلى 31 يناير1979م، والذي ناقش عدة مسائل وطنية لمواصلة المبادئ المعلن عنها في المواثيق والدساتير السابقة، وتبنى تطبيق نصين هامين يتعلقان بالتربية والثقافة، وفيما يخص التعريب فقد نال حظه الأوفر، واتخذ طابع تعميم استعمال اللغة العربية عوض التعريب في كثير من المناسبات[2]، فصياغة النظام التعليمي الموروث صياغة جديدة كانت هدف التحويرات والإصلاحات الجزئية التي تمت على فترات متعاقبة، والتي مهدت السبيل لهذا التغيير الشامل الذي أدى إلى بناء نظام تربوي وطني، مستخلص من ظروف وتجارب وتحولات المجتمع الجزائري، معبر عن توجهات وتطلعات الأجيال، مؤسس وفق الاتجاه الفكري والعقائدي الذي تسير عليه البلاد سياسياً واجتماعياً، وأسس بمقتضاه المدرسة الأساسية التي شرع العمل بها عام

[1] رمضان كربوش: المرجع السابق، ص 78.
[2] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص56.

1980، وتميز هذا النظام بإقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض الابتدائي والمتوسط، ويمدد المرحلة الإلزامية إلى تسع سنوات، ويدمج في مناهجه بين العمل الفكري والعمل اليدوي ويربط المدرسة بالمحيط الاجتماعي، كما جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل لتتحقق الغاية الأساسية من تحديد النظام وتوحيد التعليم وتأصيله وربطه بقيم المجتمع، كما عمل على تنظيم اللغات الأجنبية بصفتها روافد مساعدة على التفتح على العالم والاستفادة من تجارب الغير، أما التعليم الثانوي فتم تنويع المسارات الدراسية والاختصاصات فيه مع تطوير أساليب التوجيه وطرائق التعامل مع المعرفة[1].

هكذا تم التعامل مع المدرسة الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، فتأجيل الاهتمام بتعريب لغة التعليم مدة طويلة كان له انعكاس سلبي على انسجام العمل المدرسي، وعلى الوضع الثقافي، وعلى ثقة المواطنين بما تخطط له السياسة التعليمية، فلو عولج الأمر منذ البداية لما تميع الوضع، ولما عاش المحيط التعليمي ألوانا من الصراع اللغوي الذي كان أشبه بالصراع الطائفي والتناحر المذهبي[2].

### 2-4 المرحلة الرابعة 1993-2008

إن دخول البلاد في أزمة سياسية حادة والتي رافقتها استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" وتعاقب بعده "محمد بوضياف" ثم "علي كافي" نتج عنه أللاستقرار السياسي، وبالتالي استراحة التعريب، وهو ما ترجمه المشروع التشريعي[3]، الذي يمدد الأجل الأقصى المنصوص عليه لعملية تعميم واستعمال اللغة العربية، إن هذه المرحلة تميزت بتغير سياسي عميق وتوجه جديد بعد انهيار الاشتراكية حيث

[1] عبد القادر فضيل: المدرسة في الجزائر حقائق، المرجع السابق، ص31.
[2] عبد القادر فضيل: المرجع نفسه، ص37.
[3] "قانون يتضمن استعمال وتعميم اللغة العربية"، الجريدة الرسمية، ع/03، رقم 91-05 مؤرخ في: 30 جمادى الثانية عام1411 /16 يناير1991، السنة الثامنة والعشرون.

أصبح التعريب أمر ثانوي أمام ظهور صراعات إيديولوجية، ورغم ذلك فقد بقيت الأصوات تنادي بتعميم استعمال اللغة العربية الوطنية، إلا أن الخطاب بقي عمودياً بفعل قرارات سياسية يتبعها تماطل في مجال التطبيق[1].

والمتمعن في مسيرة استعمال اللغة العربية في الجزائر بداية من الاستقلال، يقف على حقيقة مفادها أن المسألة ارتبطت ارتباطاً شديداً بما يسمى القرار السياسي، واتخذت منعطفاً إيديولوجياً، إضافة إلى أن المسألة تم احتكارها منذ وقت طويل من لدن الدولة، وممثليها في فترات زمنية معتبرة، وهو حزب جبهة التحرير الوطني، بالرغم من أنه كان يقول:"أن مسألة التعريب قضية الجميع".

فإذا ما قارنا مسألة تعميم استعمال اللغة العربية، مثلا بالمغرب الأقصى، نجد أن السلطات أنشأت عام 1960 معهد الأبحاث والدراسات للتعريب لتلبية الحاجات اللغوية للمغرب في ميدان المصطلحات العلمية والتقنية، وهي محاولة تطوير اللغة العربية من الداخل للتكييف مع الإعلام الآلي، بل ذهب المغرب إلى أبعد من ذلك، بحيث استدعيت كل البلدان العربية للمشاركة في المؤتمر الأول للتعريب بالرباط سنة 1961م، بينما الجزائر استغنت عن تأسيس مراكز علمية مختصة، إلا في السنوات الأخيرة، بل اكتفت ببعض الأعمال والتي كانت في مجملها خارجة من رحم السلطة السياسية، في أغلب المحطات مما أعطى للموضوع صبغة إيديولوجية، بعيدة عن الروح العلمية الموضوعية[2].

ويمكن تلخيص الإيديولوجية العامة للمدرسة الجزائرية بعد الاستقلال في السعي إلى تكوين شخصية وطنية بمرجعيتها وذاكراتها الخاصة، بإبراز وتدعيم المواطنة الديناميكية، وترقية الثقافة المحلية والعالمية، وتجديد الإنتاج الفكري من أجل تحقيق

[1] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص62.
[2] رمضان كربوش: المرجع السابق، ص 76.

إشعاع أكبر على المستوى الداخلي والخارجي للبلاد؛ لكن عامل الزمن أثبت أن هذه التعابير الفضفاضة بعيدة عن الواقع، فالمدرسة الجزائرية حقل تجارب جمعت بين التردد والتراجع في وظيفتها التربوية والإيديولوجية، ليفاجئنا الرئيس "محمد بوضياف" بتصريح جرئ بُعَيْدَ توليه السلطة في الجزائر بقول فيه:« إن منظومتنا التربوية منكوبة،....يُنْتِج نظامنا التربوي اليوم حشوداً يرمى بها إلى الشارع، ويُنْتج البطالين بدون أي تأهيل، وحاملي الشهادات البطالين...»، يمثل هذا التصريح انقلاباً على المنظومة التربوية التي كانت الضحية أكثر مما كانت المتهم[1].

**الخاتمة**

إن الخلاف حول لغات التعليم، أعاق ولزمن طويل المدرسة، عن وظائفها الأساسية وحولها إلى حلبة صراع غير معلن، بين تيارات مؤدلجة، تريد كل واحدة منها فرض سياسة ثقافية وتربوية وفق مرجعيات مختلفة دينية، جهوية أو حزبية، أو تاريخية، ليتأكد لنا أن الصراع داخل المدرسة الجزائرية، ما هو في الواقع إلا أعراض لصراعات، وأزمات مختلفة الجوانب والأسباب[2]، ومن ثم فإن الإشكالية التي تواجه المجتمع الجزائري لا تكمن في رسم سياسة معينة اتجاه هذه اللغة، أو تلك بقدر ما تتركز في الوظيفة اللغوية ذاتها، والتي تعاني نوعاً من الخلل نلمسه في كل المستويات، من الأسرة إلى أماكن العمل، إلى الشارع، إلى المدرسة وحتى وسائل الإعلام.

فتأجيل الاهتمام بتعريب لغة التعليم كان له انعكاس سيئ على انسجام العمل المدرسي، وعلى الوضع الثقافي، وعلى ثقة المواطنين بما تخطط له السياسة التعليمية، فلو عولج الأمر منذ البداية لما تميع الوضع، ولما عاش المحيط التعليمي ألواناً من الصراع الطائفي والتناحر الإيديولوجي[3].

[1] طيبي غماري: المرجع السابق، ص86.
[2] أحمد ناشف: المرجع السابق، ص103.
[3] عبد القادر فضيل: المدرسة.....، المرجع السابق، ص37.

كما أن التعريب في الجزائر قضية وطنية، والتعليم أبرز وجوهه والعامل المحرك له، فمساره في المدرسة الجزائرية سار بوتيرة بطيئة تعكس صراعات السلطة والمتداولين على رأس المؤسسة التربوية في الجزائر؛ رغم الجماهير الشعبية التواقة للتعليم بالعربية بإرجاع الأمور إلى نصابها.

**المراجع:**


- أحمد بعلبكي وآخرون: الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، ط1، بيروت، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- أحمد مطاطلة: "القانون والتعريب من خلال التجربة الجزائرية"، مجلة الأصالة، ع/57،الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، ماي 1978 .
- أحمد ناشف: تعريب التعليم في الجزائر بين الطرح المعرفي والطرح الإديولوجي، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011.
- هواري بومدين: "ثورة متكاملة أصيلة"، مجلة الأصالة، ع/01، الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مارس1970.
- وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: "تقرير وزارة التعليم الابتدائي والثانوي"، مجلة الأصالة، ع/18/17، الجزائر، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، 1973-1974.
- طيبي غماري: اللغة، المدرسة والهوية الوطنية الجزائرية، الجزائر، دار كوكب العلوم للنشر والتوزيع والطباعة، 2016.
- محمد حسن عبد العزيز: التعريب في القديم والحديث، القاهرة، دار الفكر العربي، 1990.
- مسعودة خلاف: التعليمية وإشكالية التعريب في الجزائر العلوم الاقتصادية نموذجاً، أطروحة دكتوراه علوم اللسانيات، إشراف: حسن كاتب، قسنطينة، جامعة منتوري، 2010-2011.

- عبد القادر فضيل: اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط2، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2015.

- عبد القادر فضيل: المدرسة في الجزائر حقائق وإشكالات، الجزائر، دار جسور للنشر والتوزيع، 2009.

- عبد القادر بن مصطفى المغربي: الاشتقاق والتعريب، مصر، مطبعة الهلال، 1908.

- عبد الرحمن سلامة ابن الدوايمة: التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

- رمضان كربوش: دراسة تعميم استعمال اللغة العربية كتغيير تنظيمي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المقاومة-التكيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس العمل والتنظيم، إشراف: لوكيا الهاشمي، قسنطينة، جامعة منتوري، 2008-2009.